Journal of Scientific and Human Dimensions
مجلة الأبعاد العلمية والإنسانية
ISSN: 3106-1702
Volume 2, Issue 3, 2026 Pages: 622-649
Journal homepage: https://jshd.com.ly/index.php/jshd/en

Women's Social Thinking and Its Relationship to Community Resilience in Facing Crises: A Field Study on a Sample of Women in Tobruk City

Emad Sobhi Mohamed Mohamed *
Faculty of Education, University of Tobruk, Tobruk, Libya

التفكير الاجتماعي لدى المرأة وعلاقته بالمرونة المجتمعية في مواجهة الأزمات: دراسة ميدانية علي عينة من النساء في مدينة طبرق

أ- عماد صبحي محمد محمد *
كلية التربية -جامعة طبرق، طبرق، ليبيا

*Corresponding author: subi@tu.edu.ly / 0009-0001-9213-9645

Received: June 20, 2026	Accepted: July 25, 2026	Published: August 23, 2026

Copyright: © 2026 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract:
This study aimed to investigate the level of social thinking and community resilience among women in Tobruk City, examine the relationship between these two variables, identify differences according to selected demographic variables (age, educational level, marital status, and employment status), and determine the extent to which social thinking predicts community resilience.
The study adopted a descriptive correlational research design. The sample consisted of 450 women from Tobruk City, selected using a convenience sampling technique. Data were collected using the Social Thinking Scale and the Community Resilience Scale after establishing their validity and reliability through appropriate statistical procedures.\
The findings revealed that both social thinking and community resilience were at high levels among the participants. Significant differences were found in both variables according to several demographic characteristics, including age, educational level, marital status, and employment status. The results also indicated a statistically significant positive correlation between social thinking and community resilience. Furthermore, simple linear regression analysis showed that social thinking significantly predicted community resilience among women.
Based on these findings, the study recommends developing educational and training programs to enhance women's social thinking, promoting their community participation, and implementing guidance programs aimed at strengthening community resilience and improving women's capacity to cope with crises and social challenges.

Keywords: Social Thinking; Community Resilience; Women; Crises; Tobruk City; Descriptive Correlational Method.

الملخص
هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى التفكير الاجتماعي والمرونة المجتمعية لدى المرأة في مدينة طبرق، والكشف عن طبيعة العلاقة بينهما، والتعرف إلى الفروق في هذين المتغيرين تبعًا لبعض المتغيرات الديموغرافية (العمر، والمستوى التعليمي، والحالة الاجتماعية، والحالة الوظيفية)، فضلًا عن تحديد مدى إسهام التفكير الاجتماعي في التنبؤ بالمرونة المجتمعية لدى المرأة.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الارتباطي، وتم تطبيقها على عينة قوامها (450) امرأة من مدينة طبرق، تم اختيارهن باستخدام العينة العشوائية. ولتحقيق أهداف الدراسة؛ استخدم الباحث مقياس التفكير الاجتماعي ومقياس المرونة المجتمعية، بعد التحقق من صدقهما وثباتهما باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة.
وأظهرت النتائج أن مستوى التفكير الاجتماعي ومستوى المرونة المجتمعية لدى أفراد العينة جاءا بدرجة مرتفعة، كما كشفت النتائج عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية في التفكير الاجتماعي والمرونة المجتمعية تعزى إلى بعض المتغيرات الديموغرافية، تمثلت في العمر، والمستوى التعليمي، والحالة الاجتماعية، والحالة الوظيفية. كذلك بينت النتائج وجود علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة إحصائية بين التفكير الاجتماعي والمرونة المجتمعية، كما أظهرت نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط أن التفكير الاجتماعي يسهم بصورة دالة إحصائيًا في التنبؤ بالمرونة المجتمعية لدى المرأة.
وفي ضوء النتائج، أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بتنمية التفكير الاجتماعي لدى المرأة من خلال البرامج التدريبية والتوعوية، وتعزيز مشاركتها المجتمعية، وتطوير البرامج الإرشادية التي تسهم في رفع مستوى المرونة المجتمعية، بما يعزز قدرتها على مواجهة الأزمات والتحديات المجتمعية.

الكلمات المفتاحية: التفكير الاجتماعي، المرونة المجتمعية، المرأة، الأزمات، مدينة طبرق، المنهج الوصفي الارتباطي.

المقدمة

يشهد العالم في العقود الأخيرة تحولات اجتماعية واقتصادية وثقافية متسارعة، صاحبتها أزمات متعددة ومتداخلة، الأمر الذي فرض على المجتمعات ضرورة تعزيز قدرتها على التكيف والاستجابة الفاعلة لهذه المتغيرات بما يضمن استمرارية الاستقرار والتنمية. وفي هذا السياق، برز مفهوم المرونة المجتمعية بوصفه أحد المفاهيم الحديثة التي تعكس قدرة المجتمع وأفراده على مواجهة الأزمات والتكيف مع آثارها، والحد من تداعياتها، واستعادة التوازن الاجتماعي بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

وتُعد المرأة أحد أهم الموارد البشرية التي يرتكز عليها المجتمع في تحقيق التماسك الاجتماعي وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات، نظراً لما تضطلع به من أدوار متنوعة داخل الأسرة والمجتمع، وما تمارسه من تأثير في التنشئة الاجتماعية، وبناء العلاقات الاجتماعية، وترسيخ قيم التعاون والتكافل والمسؤولية المجتمعية. ولا يقتصر دور المرأة على أداء وظائفها التقليدية، بل يمتد ليشمل المشاركة في صنع القرار، والإسهام في معالجة المشكلات الاجتماعية، والمبادرة إلى تبني السلوكيات التي تعزز استقرار المجتمع وقدرته على التكيف مع المتغيرات المختلفة.

ويرى الباحث: أن التفكير الاجتماعي يمثل أحد المرتكزات الأساسية التي تساعد المرأة على إدراك القضايا الاجتماعية وتحليلها بصورة واعية، وفهم طبيعة العلاقات الإنسانية، وتقدير انعكاسات القرارات والمواقف على الفرد والمجتمع، الأمر الذي يسهم في تكوين اتجاهات إيجابية نحو المشاركة المجتمعية، ويعزز من قدرتها على التعامل مع المواقف والأزمات بكفاءة وفاعلية. ومن ثم، فإن ارتفاع مستوى التفكير الاجتماعي لدى المرأة قد ينعكس إيجاباً على مستوى المرونة المجتمعية، من خلال تعزيز قيم التعاون والتضامن، وتنمية القدرة على التكيف مع الظروف الاستثنائية، والمشاركة في الجهود الرامية إلى الحفاظ على تماسك المجتمع واستقراره.

وفي ضوء ما شهدته البيئة الليبية بوجه عام، ومدينة طبرق بوجه خاص، من تحولات وتحديات اجتماعية واقتصادية خلال السنوات الأخيرة، تبرز الحاجة إلى إجراء دراسات علمية تتناول العوامل التي يمكن أن تسهم في تعزيز المرونة المجتمعية، ولاسيما تلك المرتبطة بالمرأة باعتبارها شريكاً أساسياً في عملية التنمية المجتمعية. وعلى الرغم من تنامي الاهتمام بمفهومي التفكير الاجتماعي والمرونة المجتمعية في الأدبيات العلمية، فإن الدراسات التي تناولت العلاقة بينهما لدى المرأة في البيئة الليبية ما تزال محدودة، وهو ما يمثل فجوة علمية تستدعي البحث والدراسة.

وانطلاقاً من ذلك، تأتي هذه الدراسة في محاولة للكشف عن مستوى التفكير الاجتماعي لدى المرأة، ومستوى المرونة المجتمعية في مواجهة الأزمات، وتحليل طبيعة العلاقة بينهما لدى عينة من النساء في مدينة طبرق، بما يسهم في إثراء المعرفة العلمية في مجال الخدمة الاجتماعية، وتوفير مؤشرات يمكن الإفادة منها في

تصميم البرامج والمبادرات الهادفة إلى تنمية قدرات المرأة، وتعزيز مشاركتها المجتمعية، ورفع مستوى جاهزية المجتمع لمواجهة الأزمات المختلفة، بما يتوافق مع متطلبات التنمية المستدامة والتماسك المجتمعي.

مشكلة الدراسة

يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي:

ما طبيعة العلاقة بين التفكير الاجتماعي لدى المرأة والمرونة المجتمعية في مواجهة الأزمات لدى عينة من النساء في مدينة طبرق؟

تساؤلات الدراسة

تنطلق الدراسة الحالية من التساؤل الرئيس الآتي:

ما طبيعة العلاقة بين التفكير الاجتماعي لدى المرأة والمرونة المجتمعية في مواجهة الأزمات لدى عينة من النساء في مدينة طبرق؟

يتفرع عن هذا التساؤل الرئيس التساؤلات الفرعية الآتية:

1. ما مستوى التفكير الاجتماعي لدى المرأة لدى عينة الدراسة في مدينة طبرق؟
2. ما مستوى المرونة المجتمعية في مواجهة الأزمات لدى عينة الدراسة في مدينة طبرق؟
3. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التفكير الاجتماعي لدى المرأة والمرونة المجتمعية في مواجهة الأزمات لدى عينة الدراسة؟
4. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التفكير الاجتماعي لدى المرأة تعزى إلى المتغيرات الديموغرافية (العمر، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، الحالة الوظيفية)؟
5. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى المرونة المجتمعية في مواجهة الأزمات تعزى إلى المتغيرات الديموغرافية (العمر، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، الحالة الوظيفية)؟
6. إلى أي مدى يسهم التفكير الاجتماعي لدى المرأة في التنبؤ بمستوى المرونة المجتمعية في مواجهة الأزمات لدى عينة الدراسة؟

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق الهدف الرئيس الآتي:

التعرف إلى طبيعة العلاقة بين التفكير الاجتماعي لدى المرأة والمرونة المجتمعية في مواجهة الأزمات لدى عينة من النساء في مدينة طبرق.

وينبثق عن هذا الهدف الرئيس الأهداف الفرعية الآتية:

1. التعرف إلى مستوى التفكير الاجتماعي لدى المرأة لدى عينة الدراسة في مدينة طبرق.
2. التعرف إلى مستوى المرونة المجتمعية في مواجهة الأزمات لدى عينة الدراسة في مدينة طبرق.
3. الكشف عن طبيعة العلاقة بين التفكير الاجتماعي لدى المرأة والمرونة المجتمعية في مواجهة الأزمات لدى عينة الدراسة.
4. التعرف على الفروق في مستوى التفكير الاجتماعي لدى المرأة وفقًا للمتغيرات الديموغرافية (العمر، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، الحالة الوظيفية).
5. التعرف على الفروق في مستوى المرونة المجتمعية في مواجهة الأزمات وفقًا للمتغيرات الديموغرافية (العمر، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، الحالة الوظيفية).
6. التعرف على مدى إسهام التفكير الاجتماعي لدى المرأة في التنبؤ بمستوى المرونة المجتمعية في مواجهة الأزمات لدى عينة الدراسة.

أهمية الدراسة

يمكن توضيح أهمية الدراسة فيما يأتي:

أولاً: الأهمية العلمية

1. تتناول الدراسة متغيرين حديثين نسبياً في مجال الخدمة الاجتماعية، هما التفكير الاجتماعي والمرونة المجتمعية، وتسعى إلى بيان طبيعة العلاقة بينهما في إطار علمي ومنهجي.
2. تسهم في إثراء الأدبيات العربية والليبية المتعلقة بالتفكير الاجتماعي لدى المرأة والمرونة المجتمعية في مواجهة الأزمات، نظراً لندرة الدراسات التي تناولت العلاقة بين هذين المتغيرين في البيئة الليبية – في حدود اطلاع الباحث.
3. تقدم إطاراً نظرياً يمكن أن يشكل مرجعاً للباحثين والدارسين المهتمين بقضايا المرأة، والخدمة الاجتماعية، والتنمية المجتمعية، وإدارة الأزمات.
4. تفتح المجال أمام إجراء دراسات مستقبلية تتناول متغيرات أخرى ذات صلة بالتفكير الاجتماعي والمرونة المجتمعية في بيئات ومجتمعات مختلفة.

ثانياً: الأهمية التطبيقية

1. تسهم نتائج الدراسة في التعرف إلى مستوى التفكير الاجتماعي لدى المرأة ومستوى المرونة المجتمعية في مواجهة الأزمات، بما يساعد في تحديد الجوانب التي تحتاج إلى تعزيز وتنمية.
2. توفر مؤشرات علمية يمكن أن تستفيد منها المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والجهات العاملة في مجال المرأة والخدمة الاجتماعية عند إعداد البرامج والمبادرات الموجهة للمرأة.
3. تساعد في تصميم برامج تدريبية وإرشادية تهدف إلى تنمية التفكير الاجتماعي لدى المرأة، بما يعزز قدرتها على التعامل مع الأزمات والمشاركة الفاعلة في دعم التماسك المجتمعي.
4. تقدم نتائج يمكن أن يستفيد منها صناع القرار في وضع السياسات والاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز المرونة المجتمعية وتمكين المرأة من أداء أدوارها التنموية والاجتماعية.
5. قد تسهم نتائج الدراسة في دعم جهود الخدمة الاجتماعية الرامية إلى تعزيز المشاركة المجتمعية للمرأة، وتنمية قدراتها في مواجهة الأزمات، بما ينعكس إيجاباً على استقرار الأسرة والمجتمع في مدينة طبرق والبيئة الليبية بصفة عامة.

مصطلحات الدراسة

أولاً: التفكير الاجتماعي (Social Thinking)

يشير التفكير الاجتماعي إلى العمليات العقلية التي يستخدمها الفرد لفهم المواقف والعلاقات الاجتماعية، وتحليل القضايا والمشكلات المجتمعية، وتفسير سلوك الآخرين، واتخاذ القرارات المناسبة في ضوء القيم والمعايير الاجتماعية، بما يسهم في تحقيق التفاعل الإيجابي مع المجتمع.

ثانياً: المرونة المجتمعية (Community Resilience)

المرونة المجتمعية هي: قدرة المجتمع وأفراده ومؤسساته على الاستعداد للأزمات والتكيف مع آثارها، والاستجابة لها بفاعلية، واستعادة التوازن واستمرار أداء وظائفه الاجتماعية بأقل قدر ممكن من الخسائر، مع الاستفادة من الخبرات السابقة لتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات المستقبلية.

ثالثاً: الأزمات (Crises)

الأزمات هي: أحداث أو مواقف مفاجئة أو متوقعة تؤثر في استقرار المجتمع، وتؤدي إلى اضطراب في أداء الأفراد والمؤسسات، وتتطلب استجابة سريعة وإدارة فعالة للحد من آثارها السلبية.

رابعاً: المرأة (Women)

يقصد بالمرأة في هذه الدراسة: جميع النساء المقيمات في مدينة طبرق واللاتي تنطبق عليهن شروط المشاركة في الدراسة، واللاتي سيتم اختيارهن ضمن عينة الدراسة، بغض النظر عن حالتهن الاجتماعية أو التعليمية أو الوظيفية.

حدود الدراسة

تتحدد الدراسة بالحدود الآتية:

أولاً: الحدود الموضوعية

تقتصر الدراسة على بحث العلاقة بين التفكير الاجتماعي لدى المرأة والمرونة المجتمعية في مواجهة الأزمات، من خلال قياس مستوى التفكير الاجتماعي ومستوى المرونة المجتمعية لدى عينة من النساء، والكشف عن طبيعة العلاقة بين هذين المتغيرين.

ثانياً: الحدود البشرية

تقتصر الدراسة على عينة من النساء المقيمات في مدينة طبرق، ممن تنطبق عليهن شروط المشاركة في الدراسة، وسيتم اختيارهن وفق الأسلوب المناسب لطبيعة الدراسة وأهدافها.

ثالثاً: الحدود المكانية

تُجرى الدراسة في مدينة طبرق، الواقعة في شرق ليبيا، باعتبارها المجال المكاني الذي سيتم فيه تطبيق الدراسة الميدانية.

رابعاً: الحدود الزمنية

تُنفذ الدراسة خلال العام الجامعي (2025-2026)، وهي الفترة التي سيتم خلالها جمع البيانات الميدانية، وتحليلها، وتفسير نتائجها.

خامساً: الحدود المنهجية

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي الارتباطي؛ لملاءمته لطبيعة الدراسة وأهدافها، وذلك للكشف عن مستوى التفكير الاجتماعي لدى المرأة، ومستوى المرونة المجتمعية في مواجهة الأزمات، وتحليل العلاقة بينهما، مع الاستعانة بالاستبيان أداةً رئيسة لجمع البيانات

الإطار النظري

مفهوم التفكير الاجتماعي

يُعد التفكير الاجتماعي أحد المفاهيم التي حظيت باهتمام الباحثين في علم النفس الاجتماعي وعلم الاجتماع؛ نظرًا لدوره في تفسير كيفية إدراك الأفراد للمواقف الاجتماعية، وفهم سلوك الآخرين، واتخاذ القرارات المناسبة في سياقات التفاعل الاجتماعي. ويشير هذا المفهوم إلى العمليات العقلية التي يستخدمها الفرد في تفسير الأحداث الاجتماعية وتحليلها، وبناء الأحكام والاستجابات التي تتلاءم مع المواقف المختلفة.

وعرف إبراهيم (2018)،التفكير الاجتماعي بأنه: مجموعة العمليات العقلية التي يوظفها الفرد لفهم المواقف الاجتماعية، وإدراك العلاقات بين الأفراد، وتفسير السلوك الإنساني في ضوء المعايير والقيم السائدة في المجتمع.

ويرى أبو النيل (2016)،أن التفكير الاجتماعي هو: قدرة الفرد على إدراك المواقف الاجتماعية وتحليلها بطريقة موضوعية، بما يساعده على اتخاذ قرارات تتسم بالوعي والاتزان، وتعزز قدرته على التفاعل الإيجابي مع الآخرين.

ويعرف عبد الرحمن (2015)،التفكير الاجتماعي بأنه: نشاط عقلي يهدف إلى فهم طبيعة العلاقات الاجتماعية، وتفسير دوافع السلوك الإنساني، والتنبؤ بالاستجابات المحتملة للأفراد في المواقف الاجتماعية المختلفة، بما يسهم في تحقيق التكيف الاجتماعي.

كما يشير عبد المعطي (2017)،إلى أن التفكير الاجتماعي يمثل: قدرة الفرد على معالجة المعلومات الاجتماعية، وتحليل المشكلات ذات الطابع الاجتماعي، واختيار البدائل المناسبة للتعامل معها بما يحقق التوافق بين الفرد ومحيطه الاجتماعي.

ويرى الزغبي(2019)،أن التفكير الاجتماعي هو: أسلوب معرفي يعتمد على إدراك الفرد لواقعه الاجتماعي، وفهمه للمتغيرات الثقافية والاجتماعية، وتوظيف هذا الفهم في تفسير الظواهر الاجتماعية واتخاذ مواقف تتسم بالمسؤولية والوعي المجتمعي.

خصائص التفكير الاجتماعي

يتسم التفكير الاجتماعي بمجموعة من الخصائص التي تجعله أحد المكونات الأساسية في فهم السلوك الإنساني والتفاعل مع البيئة الاجتماعية. ومن أبرز هذه الخصائص:

1. الطابع المعرفي: يعتمد التفكير الاجتماعي على عمليات عقلية منظمة تشمل الإدراك، والانتباه، والتحليل، والتفسير، وإصدار الأحكام، بما يساعد الفرد على فهم المواقف الاجتماعية بصورة أكثر موضوعية
2. المرونة: يتميز التفكير الاجتماعي بالقدرة على التكيف مع تغير المواقف والظروف الاجتماعية، وإعادة تفسير الأحداث في ضوء المعطيات الجديدة، مما يساعد الفرد على اختيار الاستجابة الأكثر ملاءمة (الخطيب، 2020).
3. التركيز على العلاقات الاجتماعية: يهتم التفكير الاجتماعي بفهم طبيعة العلاقات بين الأفراد والجماعات، وتحليل أنماط التفاعل الاجتماعي وآثارها في السلوك الإنساني
4. حل المشكلات الاجتماعية: يسهم التفكير الاجتماعي في تشخيص المشكلات ذات الطابع الاجتماعي، وتحليل أسبابها، واقتراح البدائل المناسبة لمعالجتها، بما يدعم التكيف الإيجابي مع المجتمع
5. التأثر بالثقافة والقيم: يتشكل التفكير الاجتماعي في ضوء القيم والعادات والثقافة السائدة في المجتمع، الأمر الذي يجعل تفسير الأفراد للمواقف الاجتماعية يختلف باختلاف البيئات الاجتماعية والثقافية
6. القابلية للتعلم والتطوير: لا يعد التفكير الاجتماعي سمة ثابتة، بل يمكن تنميته من خلال التعليم، والتدريب، والخبرات الحياتية، والمشاركة في الأنشطة الاجتماعية المختلفة (الزعبي، 2019).

أبعاد التفكير الاجتماعي

أولًا: الإدراك الاجتماعي. ويقصد به قدرة الفرد على فهم المواقف الاجتماعية، وإدراك مشاعر الآخرين ودوافعهم، وتفسير السلوك الإنساني في ضوء الظروف المحيطة

ثانيًا: تحليل المواقف الاجتماعية. ويتمثل في قدرة الفرد على تحليل المشكلات الاجتماعية، والربط بين أسبابها ونتائجها، وتقييم البدائل المختلفة قبل اتخاذ القرار المناسب (عبد المعطي، 2017).

ثالثًا: التواصل والتفاعل الاجتماعي. ويشير إلى قدرة الفرد على بناء علاقات إيجابية مع الآخرين، والتعاون معهم، وإدارة الحوار، واحترام الرأي الآخر، بما يعزز التماسك الاجتماعي

رابعًا: اتخاذ القرار الاجتماعي. ويتمثل في اختيار البديل الأنسب عند مواجهة المواقف الاجتماعية المختلفة، مع مراعاة القيم الاجتماعية والمصلحة العامة والنتائج المتوقعة للقرار

خامسًا: المسؤولية الاجتماعية. وتعني شعور الفرد بالالتزام تجاه المجتمع، واستعداده للمشاركة في حل المشكلات المجتمعية، والمساهمة في تحقيق الصالح العام، ولاسيما في أوقات الأزمات (العزاوي، 2019).

النظرية المفسرة للتفكير الاجتماعي

نظرية التعلم الاجتماعي (Social Cognitive Theory)

تعد نظرية التعلم الاجتماعي، التي طورها عالم النفس الكندي ألبرت باندورا (Albert Bandura)، من أبرز النظريات التي فسرت كيفية اكتساب الأفراد أنماط التفكير والسلوك الاجتماعي. وقد قدمها باندورا بصورة متكاملة في كتابه Social Foundations of Thought and Action عام 1986، مؤكدًا أن السلوك الإنساني لا يتحدد بعوامل داخلية أو خارجية فقط، وإنما ينتج عن التفاعل المستمر بين العوامل الشخصية والسلوكية والبيئية، وهو ما أطلق عليه الحتمية التبادلية ((Reciprocal Determinism Bandura), 1986).

وترى النظرية أن الفرد يكتسب طرق التفكير والتفاعل الاجتماعي من خلال الملاحظة والمحاكاة والتفاعل مع الآخرين، وأن البيئة الاجتماعية تمثل المصدر الرئيس لتكوين الأفكار والاتجاهات والقيم. فالفرد لا يتعلم من الخبرة المباشرة فقط، وإنما من خلال ملاحظة سلوك الآخرين والنتائج المترتبة عليه، وهو ما يعرف بالتعلم بالملاحظة (Observational Learning).

وتؤكد النظرية أن التفكير الاجتماعي يتطور عبر أربع عمليات رئيسة هي: الانتباه، والاحتفاظ، وإعادة إنتاج السلوك، والدافعية. ومن خلال هذه العمليات يكتسب الفرد القدرة على تحليل المواقف الاجتماعية، وفهم سلوك الآخرين، واتخاذ قرارات تتوافق مع متطلبات البيئة الاجتماعية.

كما تؤكد النظرية أهمية الكفاءة الذاتية (Self-Efficacy)، والتي تشير إلى اعتقاد الفرد بقدرته على التعامل مع المواقف المختلفة، حيث يرتبط ارتفاع الكفاءة الذاتية بزيادة القدرة على التفكير المنظم، وحل المشكلات، والتفاعل الإيجابي مع الآخرين.

مفهوم المرونة المجتمعية

عرّف قنديل (2021)،المرونة المجتمعية بأنها قدرة المجتمع على الاستعداد للأزمات والكوارث، والاستجابة لها بكفاءة، والتقليل من آثارها السلبية، والتعافي منها في أسرع وقت ممكن، من خلال توظيف الموارد البشرية والمادية والمؤسسية المتاحة.

ويرى الخطيب (2020)،أن المرونة المجتمعية تمثل قدرة الأفراد والجماعات على التكيف الإيجابي مع الظروف الضاغطة، والمحافظة على تماسك المجتمع واستمرارية وظائفه الأساسية، بما يسهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي وتحقيق التنمية المستدامة. (الخطيب، 2020).

وأشار هيبة (2022)،إلى أن المرونة المجتمعية هي قدرة المجتمع على مواجهة الأزمات من خلال تعبئة موارده، وتعزيز التعاون بين أفراده، وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي، بما يساعد على الحد من الآثار السلبية للأزمات وتسريع عملية التعافي.

كما أوضحت باعامر (2024)،أن المرونة المجتمعية ترتبط بقدرة الأفراد والأسر على التكيف مع التغيرات والضغوط الحياتية، والاستفادة من شبكات الدعم الاجتماعي، والمحافظة على التوازن الأسري والاجتماعي رغم التحديات المختلفة. (باعامر، 2024).

ويرى محفوظ وآخرون(2025) أن المرونة المجتمعية تعكس قدرة الأفراد على التفاعل الإيجابي مع بيئتهم الاجتماعية، والتكيف مع المتغيرات، والمشاركة في مواجهة المشكلات المجتمعية، من خلال التعاون والمسؤولية الاجتماعية والقدرة على حل المشكلات.

كما تؤكد بن غالم (2026)،أن المرونة المجتمعية لا تقتصر على القدرة على تحمل الأزمات، بل تشمل أيضًا تنمية المهارات الشخصية والاجتماعية التي تساعد الأفراد على تجاوز المحن، وإعادة بناء حياتهم الاجتماعية بصورة أكثر استقرارًا وفاعلية. (بن غالم، 2026).

إبعاد المرونة المجتمعية

أولاً: الاستعداد والاستجابة للأزمات

يقصد بهذا البعد: قدرة الأفراد والمجتمع على الاستعداد المسبق للأزمات، ووضع الخطط المناسبة للتعامل معها، والاستجابة السريعة والفعالة عند وقوعها، بما يسهم في الحد من آثارها السلبية. ويعد الاستعداد المسبق من أهم مؤشرات المرونة المجتمعية؛ لأنه يقلل من حجم الخسائر، ويساعد على سرعة التعافي بعد الأزمة. (السلمي، 2017).

ثانياً: التكيف مع التغيرات والضغوط

يشير هذا البعد إلى: قدرة الأفراد والجماعات على التكيف مع الظروف المستجدة، وإعادة تنظيم حياتهم بما يتلاءم مع المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية الناتجة عن الأزمات، مع المحافظة على أداء أدوارهم الاجتماعية بصورة فعالة. ويعد التكيف الإيجابي أحد أهم مؤشرات نجاح المجتمع في تجاوز الأزمات وتحقيق الاستقرار الاجتماعي. (السلمي، 2017).

ثالثاً: المشاركة والتعاون المجتمعي

يعبر هذا البعد عن مستوى مشاركة أفراد المجتمع في مواجهة المشكلات والأزمات، وتقديم المساندة المتبادلة، والعمل بروح الفريق، بما يسهم في تعزيز التماسك الاجتماعي وتقوية العلاقات بين أفراد المجتمع. كما تؤدي المشاركة المجتمعية دورًا محوريًا في تعبئة الموارد البشرية والاجتماعية اللازمة لمواجهة الأزمات.

رابعاً: الدعم الاجتماعي

يقصد بالدعم الاجتماعي: ما يتلقاه الفرد من مساندة نفسية واجتماعية ومادية من الأسرة والأصدقاء ومؤسسات المجتمع، بما يساعده على مواجهة الضغوط والتكيف مع الظروف الصعبة. ويعد الدعم الاجتماعي أحد أهم الموارد التي تعزز المرونة المجتمعية؛ لأنه يزيد من الشعور بالأمن والانتماء، ويقوي قدرة الأفراد على الصمود في مواجهة الأزمات.

خامساً: حل المشكلات واتخاذ القرار

يتمثل هذا البعد في: قدرة الأفراد على تحليل المشكلات الناتجة عن الأزمات، والبحث عن حلول واقعية، واتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب، بما يسهم في الحد من آثار الأزمات وتعزيز قدرة المجتمع على التعافي. وتزداد أهمية هذا البعد كلما ارتفعت درجة تعقيد الأزمات التي يواجهها المجتمع.

سادساً: المحافظة على التماسك الاجتماعي

يقصد بهذا البعد: قدرة المجتمع على الحفاظ على علاقات إيجابية بين أفراده، وتعزيز الثقة والتعاون والانتماء، بما يضمن استمرار أداء المجتمع لوظائفه الأساسية رغم الأزمات. ويعد التماسك الاجتماعي من أهم المؤشرات الدالة على ارتفاع مستوى المرونة المجتمعية، إذ يسهم في زيادة قدرة المجتمع على التعافي واستعادة الاستقرار. (العزاوي، 2019).

نظرية المرونة المجتمعية (Community Resilience Theory)

تُعد نظرية المرونة المجتمعية من الاتجاهات النظرية الحديثة التي اهتمت بتفسير قدرة المجتمعات على مواجهة الأزمات والتحديات المختلفة، حيث انتقل مفهوم المرونة من مجال العلوم الطبيعية إلى العلوم الاجتماعية؛ ليشير إلى قدرة الأفراد والجماعات على التكيف مع الظروف الضاغطة، والمحافظة على استقرارها، وإعادة بناء أنظمتها الاجتماعية بعد التعرض للأزمات.

وتقوم هذه النظرية على افتراض أساسي مفاده أن الأزمات لا تؤدي بالضرورة إلى انهيار المجتمعات، وإنما تختلف نتائجها وفقًا لقدرة المجتمع على التكيف، وامتلاكه للموارد الاجتماعية والمعرفية والمؤسسية التي تمكنه من الاستجابة الفاعلة للمخاطر. فالمرونة المجتمعية لا تعني غياب المشكلات أو الأزمات، بل تعني امتلاك القدرة على التعامل معها وتقليل آثارها السلبية وتحويلها إلى فرص للتعلم والتطور.

ويرى نوريس وزملاؤه (Norris et al., 2008)،أن المرونة المجتمعية تمثل عملية ديناميكية تتضمن مجموعة من القدرات المترابطة، أهمها: التنمية الاقتصادية، ورأس المال الاجتماعي، والاتصال الفعال، والكفاءة المجتمعية، والتي تمكن المجتمع من الاستعداد للأزمات والاستجابة لها والتعافي من آثارها.

كما يؤكد ماجير وكارتر (Magis, 2010)،أن المرونة المجتمعية تعتمد على قدرة أفراد المجتمع على المشاركة والتعاون وتعبئة الموارد المتاحة، وأن المجتمعات الأكثر ترابطًا وقدرة على التنظيم تكون أكثر استعدادًا لمواجهة الظروف غير المتوقعة.

وفي ضوء هذه النظرية، يمكن تفسير المرونة المجتمعية لدى المرأة بأنها قدرتها على استخدام مواردها الشخصية والاجتماعية، والتكيف مع الأزمات، والمشاركة في إيجاد حلول للمشكلات التي تواجهها، اعتمادًا على خبراتها وعلاقاتها الاجتماعية ودرجة وعيها بطبيعة الظروف المحيطة بها.

نظرية رأس المال الاجتماعي (Social Capital Theory)

تُعد نظرية رأس المال الاجتماعي من النظريات المهمة في تفسير قدرة المجتمعات على مواجهة الأزمات، حيث تنطلق من فكرة أن العلاقات الاجتماعية والثقة والتعاون بين أفراد المجتمع تمثل موارد غير مادية يمكن توظيفها لتحقيق التماسك الاجتماعي وتعزيز القدرة على مواجهة التحديات.

ويشير (Bourdieu, 1986)،إلى أن رأس المال الاجتماعي يتمثل في: شبكة العلاقات الاجتماعية التي يمتلكها الفرد، والتي تمكنه من الوصول إلى الموارد والدعم والمساندة. بينما ركز بوتنام (Putnam, 2000) على أهمية الثقة والتعاون والمشاركة المدنية بوصفها عناصر أساسية في بناء المجتمعات القادرة على مواجهة المشكلات.

وتفترض النظرية أن المجتمعات التي تتمتع بمستويات مرتفعة من الترابط الاجتماعي تكون أكثر قدرة على مواجهة الأزمات؛ لأن العلاقات الاجتماعية توفر للأفراد مصادر للدعم والمعلومات والمساعدة، كما تعزز الشعور بالانتماء والمسؤولية المشتركة.

ويؤكد (Aldrich, 2012)،أن رأس المال الاجتماعي يمثل: أحد أهم العوامل التي تفسر قدرة المجتمعات على التعافي بعد الكوارث والأزمات، حيث تسهم الشبكات الاجتماعية القوية في سرعة تبادل المعلومات، وتنظيم جهود المساعدة، وتعزيز التعاون بين أفراد المجتمع.

الدراسات السابقة

1. دراسة Norris, Stevens, Pfefferbaum, Wyche, & Pfefferbaum (2008)،المرونة المجتمعية: بوصفها استعارة، ونظرية، ومجموعة من القدرات، واستراتيجية للاستعداد للكوارث،هدفت الدراسة إلى بناء إطار نظري متكامل لمفهوم المرونة المجتمعية، وتحديد القدرات الرئيسة التي تمكن المجتمعات من الاستعداد للأزمات والكوارث والاستجابة لها والتعافي من

آثارها، وتم استخدام التحليلي القائم على مراجعة الأدبيات العلمية، لم تعتمد الدراسة على عينة ميدانية، وإنما استندت إلى تحليل عدد كبير من الدراسات والنماذج النظرية المتعلقة بالمرونة المجتمعية، توصلت الدراسة إلى أن المرونة المجتمعية تعتمد على أربعة مكونات رئيسة هي: التنمية الاقتصادية، ورأس المال الاجتماعي، والاتصال والمعلومات، والكفاءة المجتمعية، وأن تكامل هذه المكونات يعزز قدرة المجتمع على مواجهة الأزمات والتعافي منها

2. دراسة Sherrieb, Norris, & Galea (2010)،قياس قدرات المرونة المجتمعية، هدفت الدراسة إلى تطوير مؤشرات علمية يمكن الاعتماد عليها في قياس المرونة المجتمعية والتحقق من صلاحيتها، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي, اعتمدت الدراسة على بيانات وإحصاءات مجتمعية ومؤشرات سكانية في عدد من المجتمعات المحلية، بينت الدراسة أن رأس المال الاجتماعي، والتنمية الاقتصادية، وتوافر الخدمات المجتمعية، تمثل مؤشرات رئيسة لقياس المرونة المجتمعية، كما أكدت إمكانية بناء أدوات علمية لقياس هذا المتغير
3. دراسة Magis (2010)،المرونة المجتمعية: مؤشر للاستدامة الاجتماعية، هدفت الدراسة إلى توضيح مفهوم المرونة المجتمعية وبيان علاقتها بالاستدامة الاجتماعية، وتم استخدام المنهج النظري التحليلي، اعتمدت الدراسة على تحليل الأدبيات والنماذج النظرية ذات العلاقة، أكدت الدراسة أن المشاركة المجتمعية، والقيادة المحلية، والثقة الاجتماعية، والتعاون بين أفراد المجتمع تمثل عوامل أساسية في بناء المرونة المجتمعية وتحقيق الاستدامة الاجتماعية.

مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع النساء المقيمات في مدينة طبرق ، على اختلاف أعمارهن ومستوياتهن التعليمية وحالاتهن الاجتماعية والوظيفية، باعتبارهن الفئة المستهدفة للدراسة، وذلك لارتباطهن المباشر بمتغيري التفكير الاجتماعي والمرونة المجتمعية في مواجهة الأزمات.

العينة

طُبقت الدراسة على عينة قوامها (450) امرأة من مدينة طبرق، تم اختيارهن بالطريقة العشوائية

وصف متغيرات الدراسة

جدول (1): التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
العمر	أقل من 30 سنة	102	22.7%
	30- إلي أقل من 40 سنة	146	32.4%
	40 إلي أقل من 50 سنة	118	26.2%
	50 سنة فأكثر	84	18.7%
المستوى التعليمي	ثانوي فأقل	94	20.88%
	دبلوم	116	25.77%
	جامعي	171	38%
	دراسات عليا	69	15.33%
الحالة الاجتماعية	عزباء	138	30.66%
	متزوجة	252	56%
	مطلقة / أرملة	60	13.33%
الحالة الوظيفية	موظفة	224	49.77%
	غير موظفة	176	39.11%
	متقاعدة	50	11.11%

يتضح من بيانات الجدول (1) أن أفراد عينة الدراسة بلغ عددهم (450) امرأة من مدينة طبرق، وقد توزعن على فئات عمرية وتعليمية واجتماعية ووظيفية متنوعة، بما يعكس درجة مناسبة من التنوع بين أفراد العينة.

وفيما يتعلق بالعمر، جاءت الفئة العمرية (30 إلى أقل من 40 سنة)،في المرتبة الأولى بنسبة (32.4%)، تلتها الفئة العمرية (40 إلى أقل من 50 سنة) بنسبة (26.2%)، ثم الفئة العمرية (أقل من 30 سنة) بنسبة (22.7%)، في حين جاءت الفئة العمرية (50 سنة فأكثر) في المرتبة الأخيرة بنسبة (18.7%).

أما بالنسبة للمستوى التعليمي، فقد شكلت الحاصلات على درجة الجامعية النسبة الأكبر من أفراد العينة بواقع (38.0%)، تلتها الحاصلات على الدبلوم بنسبة (25.77%)، ثم الحاصلات على الثانوي فأقلبنسبة (20.88%)، وأخيرًا الحاصلات على الدراسات العليا بنسبة (15.3%).

وفيما يخص الحالة الاجتماعية، تبين أن غالبية أفراد العينة كن من المتزوجات بنسبة (56.0%)، تلتها العازبات بنسبة (30.7%)، ثم المطلقات والأرامل بنسبة (13.33%).

كما أظهرت النتائج أن الموظفات شكلن النسبة الأعلى من العينة بنسبة (49.77%)، تلتها غير الموظفات بنسبة (39.11%)، في حين مثلت المتقاعدات أقل الفئات بنسبة (11.11%).

المنهج المستخدم

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الارتباطي؛ لملاءمته لطبيعة الدراسة وأهدافها.

أدوات الدراسة

اعتمدت الدراسة على أداتين رئيسيتين لجمع البيانات، تمثلتا في مقياس التفكير الاجتماعي ومقياس المرونة المجتمعية، وقد قام الباحث بالاستعانة بالمقاييس العربية المتاحة ذات الصلة بمتغيري الدراسة، مع إجراء التعديلات اللازمة على صياغة بعض الفقرات بما يتلاءم مع أهداف الدراسة وطبيعة المجتمع الليبي، وبما يحافظ على سلامة البناء النظري للمقياسين.

كما استخدم الباحث مقياس المرونة المجتمعية لقياس قدرة المرأة على التكيف مع الأزمات والتحديات المجتمعية، والاستفادة من الموارد الاجتماعية المتاحة، والحفاظ على التماسك الاجتماعي، والمشاركة الإيجابية في مواجهة الأزمات، وقد اشتمل المقياس على مجموعة من الفقرات الموزعة على أبعاده الرئيسة وفقًا للأساس النظري الذي بُني عليه.

واعتمد المقياسان على مقياس ليكرت الخماسي للإجابة عن الفقرات، حيث أعطيت البدائل (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة) أوزانًا تتراوح بين (5–1) للعبارات الموجبة، مع عكس الدرجات في العبارات السالبة. وتمثل الدرجة المرتفعة على كل مقياس ارتفاع مستوى المتغير الذي يقيسه، في حين تشير الدرجة المنخفضة إلى انخفاض مستواه.

صدق أدوات الدراسة

حرص الباحث على التحقق من صدق أداتي الدراسة؛ للتأكد من مدى ملاءمتهما لقياس المتغيرات التي أُعدتا من أجلها، وذلك من خلال صدق المحكمين (Face and Content Validity).

وفي هذا الإطار، عُرضت الصيغة الأولية لمقياس التفكير الاجتماعي ومقياس المرونة المجتمعية على مجموعة من المحكمين المتخصصين في علم النفس، وعلم الاجتماع، ومناهج البحث، والقياس والتقويم، وذلك لإبداء آرائهم حول مدى مناسبة الفقرات لأبعاد كل مقياس، وسلامة صياغتها اللغوية، ووضوحها،

ومدى ارتباطها بالبعد الذي تنتمي إليه، بالإضافة إلى اقتراح ما يرونه مناسبًا من تعديلات أو حذف أو إضافة بعض الفقرات.

وقد أبدى المحكمون عددًا من الملاحظات المتعلقة بإعادة صياغة بعض العبارات وتحسين دقتها اللغوية، بما يسهم في زيادة وضوحها وتقليل احتمالات تعدد تفسيرها من قبل أفراد العينة. وقد قام الباحث بإجراء جميع التعديلات التي حظيت بنسبة اتفاق بلغت (80%) فأكثر بين المحكمين، في حين تم استبعاد أو تعديل الفقرات التي لم تحقق هذه النسبة، وصولًا إلى الصورة النهائية للأداتين.

الثبات

أولا: ثبات مقياس التفكير الاجتماعي

تم التحقق من ثبات مقياس التفكير الاجتماعي باستخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)،لقياس الاتساق الداخلي لفقرات المقياس، وقد أظهرت النتائج أن معاملات الثبات جاءت مرتفعة، كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول (2):معاملات الثبات (ألفا كرونباخ) لمقياس التفكير الاجتماعي

أبعاد المقياس	عدد الفقرات	معامل الفا كرونباخ
الوعي الاجتماعي	10	0.87
تحليل المواقف الاجتماعية	10	0.89
اتخاذ القرار الاجتماعي	10	0.88
التواصل والتفاعل الاجتماعي	10	0.90
المقياس ككل	40	0.91

يتضح من الجدول (2)أن معاملات الثبات لأبعاد مقياس التفكير الاجتماعي تراوحت بين (0.87–0.90)، في حين بلغ معامل الثبات للمقياس ككل (0.91)، وهي معاملات ثبات مرتفعة، مما يدل على تمتع المقياس بدرجة عالية من الاتساق الداخلي، وأن فقراته تقيس المفهوم الذي وضعت لقياسه بدرجة جيدة، الأمر الذي يعزز من صلاحية المقياس للتطبيق الميداني والاعتماد على نتائجه في تحقيق أهداف الدراسة.

ثانيًا: ثبات مقياس المرونة المجتمعية

تم التحقق من ثبات مقياس المرونة المجتمعية باستخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، وقد جاءت معاملات الثبات مرتفعة، كما يوضحها الجدول الآتي:

جدول (3): معاملات الثبات (ألفا كرونباخ) لمقياس المرونة المجتمعية

أبعاد المقياس	عدد الفقرات	معامل الفا كرونباخ
التكيف مع الأزمات	10	0.88
الدعم والتماسك الاجتماعي	10	0.90
المشاركة الاجتماعية	10	0.89
القدرة علي التعافي والاستمرار	10	0.89
المقياس ككل	40	0.92

تشير النتائج جدول (3) إلى أن معاملات الثبات لأبعاد مقياس المرونة المجتمعية تراوحت بين (0.88–0.90)، بينما بلغ معامل الثبات للمقياس ككل (0.92)، وهي قيم مرتفعة تعكس مستوى عاليًا من الاتساق

الداخلي بين فقرات المقياس. وتؤكد هذه النتائج أن المقياس يتمتع بدرجة عالية من الثبات، ما يجعله أداة مناسبة لقياس المرونة المجتمعية لدى المرأة، ويوفر قدرًا كبيرًا من الثقة في النتائج التي سيتم التوصل إليها عند تطبيقه على عينة الدراسة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة

اعتمدت الدراسة على مجموعة من الأساليب الإحصائية للإجابة عن تساؤلاتها والتحقق من أهدافها، وذلك باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، تمثلت هذه الأساليب فيما يأتي:

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية؛ التكرارات والنسب المئوية.

معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient)؛ تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA).

اختبار شيفيه (Scheffé Post Hoc Test)؛ تحليل الانحدار الخطي البسيط (imple Linear Regression)؛ معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)؛ معامل ارتباط بيرسون

السؤال الأول : ما مستوى التفكير الاجتماعي لدى المرأة في مدينة طبرق؟

وللإجابة عن هذا التساؤل، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وترتيب أبعاد مقياس التفكير الاجتماعي لدى المرأة وفقًا للمتوسط الحسابي.

جدول (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد مقياس التفكير الاجتماعي لدى المرأة (ن450).

البُعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التقدير	الرتبة
التفاعل والمشاركة المجتمعية	4.18	0.56	مرتفع	1
الوعي بالقضايا الاجتماعية	4.09	0.61	مرتفع	2
تحليل المواقف والمشكلات الاجتماعية	3.97	0.63	مرتفع	3
اتخاذ القرار الاجتماعي	3.88	0.67	مرتفع	4
المقياس ككل	4.03	0.49	مرتفع	

تشير النتائج الواردة في جدول (4) إلى أن المتوسط الحسابي الكلي لمقياس التفكير الاجتماعي لدى المرأة بلغ (4.03) بانحراف معياري قدره (0.49)، وهو ما يقع ضمن مستوى مرتفع وفق معيار التصنيف المعتمد في الدراسة. ويعكس ذلك تمتع أفراد العينة بمستوى مرتفع من التفكير الاجتماعي.

كما يتضح أن بعد التفاعل والمشاركة المجتمعية جاء في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.18)، مما يشير إلى إدراك النساء لأهمية المشاركة والتعاون والتفاعل مع القضايا المجتمعية. وجاء بعد الوعي بالقضايا الاجتماعية في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4.09)، وهو ما يعكس اهتمام أفراد العينة بمتابعة القضايا التي تمس المجتمع وفهم أبعادها.

أما بعد تحليل المواقف والمشكلات الاجتماعية فقد احتل المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (3.97)، مما يدل على امتلاك المبحوثات مستوى جيدًا من القدرة على تحليل المواقف الاجتماعية وتفسيرها. في حين جاء بعد اتخاذ القرار الاجتماعي في المرتبة الأخيرة، رغم حصوله على مستوى مرتفع، بمتوسط حسابي بلغ (3.88)، وهو ما قد يشير إلى أن اتخاذ القرارات المرتبطة بالقضايا الاجتماعية يتأثر بعوامل متعددة، مثل الخبرات السابقة والظروف الاجتماعية والثقافية المحيطة.

ويرى الباحث أن هذا المستوى المرتفع من التفكير الاجتماعي قد يُعزى إلى مجموعة من العوامل الاجتماعية والثقافية، من أبرزها طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع الليبي، التي تتميز بدرجة من الترابط الأسري والاجتماعي، إضافة إلى ازدياد دور المرأة في المجالات التعليمية والخدمية والمجتمعية خلال السنوات الأخيرة، الأمر الذي أسهم في تعزيز وعيها بالقضايا الاجتماعية وتنمية قدراتها على التحليل والتفاعل مع المواقف المختلفة.

كما يمكن تفسير تفوق بُعد التفاعل والمشاركة المجتمعية على باقي الأبعاد بأنه يعكس ميل المرأة إلى الانخراط في الأنشطة الاجتماعية غير الرسمية، مثل الدعم الأسري، والمشاركة في المبادرات المجتمعية، والتعاون داخل محيطها الاجتماعي، في حين أن انخفاض مرتبة بُعد اتخاذ القرار الاجتماعي – رغم بقائه ضمن المستوى المرتفع – قد يعود إلى بعض القيود الاجتماعية والثقافية التي قد تحد أحياناً من استقلالية القرار لدى المرأة في بعض السياقات.

وبشكل عام، يرى الباحث أن ارتفاع مستوى التفكير الاجتماعي لدى المرأة يمثل مؤشراً إيجابياً يمكن أن يسهم في تعزيز قدرتها على التكيف مع المتغيرات المجتمعية، ورفع مستوى إسهامها في دعم المرونة المجتمعية في مواجهة الأزمات، وهو ما يدعم الفرضية العامة للدراسة المتعلقة بوجود علاقة بين التفكير الاجتماعي والمرونة المجتمعية.

السؤال الثاني : ما مستوى المرونة المجتمعية في مواجهة الأزمات لدى المرأة في مدينة طبرق؟

وللإجابة عن هذا التساؤل، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد مقياس المرونة المجتمعية في مواجهة الأزمات، وترتيبها وفقاً لقيم المتوسط الحسابي.

جدول (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد مقياس المرونة المجتمعية في مواجهة الأزمات (ن = 450).

البُعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التقدير	الرتبة
المشاركة الاجتماعية والتعاون	4.21	0.54	مرتفع جدا	1
القدرة علي التكيف مع الأزمات	4.10	0.57	مرتفع	2
الثقة والتماسك الاجتماعي	4.02	0.60	مرتفع	3
الاستعداد والاستجابة للازمات	3.89	0.66	مرتفع	4
المقياس ككل	4.05	0.51	مرتفع	

تشير النتائج الواردة في جدول (5) إلى أن مستوى المرونة المجتمعية لدى المرأة في مدينة طبرق جاء مرتفعاً بشكل عام، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي للمقياس (4.05) بانحراف معياري قدره (0.51)، مما يدل على تجانس نسبي في استجابات أفراد العينة واتجاهها نحو الموافقة على فقرات المقياس.

كما يتضح أن بعد المشاركة المجتمعية والتعاون قد احتل المرتبة الأولى بمتوسط حسابي مرتفع بلغ (4.21)، وهو ما يعكس وجود استعداد قوي لدى المرأة للمشاركة في الأنشطة المجتمعية والتعاون مع الآخرين في مواجهة الأزمات، مما يعزز من قوة التماسك الاجتماعي داخل المجتمع.

وجاء بعد القدرة على التكيف مع الأزمات في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4.10)، مما يشير إلى امتلاك أفراد العينة درجة جيدة من القدرة على التكيف مع الظروف الطارئة والتغيرات المفاجئة، وهو عنصر أساسي في بناء المرونة المجتمعية.

أما بعد الثقة والتماسك المجتمعي فقد جاء في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (4.02)، وهو ما يعكس وجود مستوى جيد من الثقة المتبادلة بين أفراد المجتمع، إلا أنه قد يتأثر ببعض الظروف الاجتماعية والاقتصادية المحيطة.

في حين جاء بعد الاستعداد والاستجابة للأزمات في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.89)، رغم بقائه ضمن المستوى المرتفع، مما قد يشير إلى حاجة المجتمع إلى تعزيز ثقافة التخطيط المسبق والاستعداد المنظم لمواجهة الأزمات.

يرى الباحث: أن ارتفاع مستوى المرونة المجتمعية لدى المرأة في مدينة طبرق يعكس طبيعة البنية الاجتماعية القائمة على الترابط والتكافل الاجتماعي، والتي تُعد من السمات البارزة في المجتمع الليبي، حيث تسهم هذه القيم في تعزيز القدرة الجماعية على مواجهة الأزمات والتكيف معها.

كما يفسر الباحث: تفوق بعد المشاركة المجتمعية والتعاون على باقي الأبعاد بأنه يعكس الدور الاجتماعي الفاعل للمرأة داخل الأسرة والمجتمع، حيث تميل المرأة إلى تقديم الدعم والمساندة والمشاركة في الأنشطة الاجتماعية، خاصة في أوقات الأزمات.

ويرى الباحث: أيضاً أن انخفاض بعد الاستعداد والاستجابة للأزمات – مقارنة ببقية الأبعاد – قد يشير إلى وجود حاجة لتعزيز برامج التوعية والتدريب المجتمعي في مجال إدارة الأزمات، بما يسهم في رفع مستوى الجاهزية المجتمعية بشكل أكثر تنظيماً وفاعلية.

السؤال الثالث : هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التفكير الاجتماعي لدى المرأة والمرونة المجتمعية في مواجهة الأزمات في مدينة طبرق؟

وللإجابة عن هذا التساؤل، تم استخدام معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient)،للكشف عن طبيعة العلاقة بين متغيري الدراسة، وذلك بعد التأكد من تحقق شروط الاستخدام الإحصائي المناسبة.

جدول (6): معامل ارتباط بيرسون بين التفكير الاجتماعي لدى المرأة والمرونة المجتمعية في مواجهة الأزمات (ن = 450).

المتغيرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	الدلالة الإحصائية
التفكير الاجتماعي لدي المرأة المرونة الاجتماعية في مواجهة الأزمات	0.71	0.000	دالة إحصائيا عند (0.000)

تشير النتائج الواردة في جدول (6) إلى وجود علاقة ارتباطية موجبة قوية بين التفكير الاجتماعي لدى المرأة والمرونة المجتمعية في مواجهة الأزمات، حيث بلغ معامل الارتباط (0.71)، وهي قيمة تدل على وجود علاقة طردية ذات قوة مرتفعة، مما يعني أنه كلما ارتفع مستوى التفكير الاجتماعي لدى المرأة ارتفع مستوى المرونة المجتمعية لديها في مواجهة الأزمات.

وتشير هذه النتيجة إلى أن التفكير الاجتماعي يمثل عاملاً مهماً في تعزيز قدرة المرأة على التكيف مع الأزمات، من خلال رفع مستوى الوعي الاجتماعي، وتحسين القدرة على التفاعل، واتخاذ القرار، والمشاركة المجتمعية، وهو ما ينعكس إيجاباً على مستوى المرونة المجتمعية.

يرى الباحث: أن وجود علاقة ارتباطية موجبة وقوية بين التفكير الاجتماعي والمرونة المجتمعية يمكن تفسيره في ضوء طبيعة التفاعل الاجتماعي داخل المجتمع الليبي، حيث تلعب العلاقات الاجتماعية والدعم الأسري دوراً محورياً في تشكيل سلوك المرأة واستجابتها للأزمات.

كما يفسر الباحث هذه النتيجة بأن ارتفاع مستوى التفكير الاجتماعي لدى المرأة يعزز قدرتها على فهم المواقف الاجتماعية وتحليلها، مما يساعدها على اتخاذ قرارات أكثر فاعلية في مواجهة الأزمات، ويزيد من قدرتها على التكيف والمشاركة في دعم محيطها الاجتماعي.

السؤال الرابع : هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في التفكير الاجتماعي لدى المرأة في مدينة طبرق تعزى للمتغيرات الديموغرافية (العمر، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، الحالة الوظيفية)؟

وللإجابة عن هذا التساؤل، تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، بالإضافة إلى اختبار (T) في حال المتغيرات الثنائية، وذلك للكشف عن الفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة وفقًا للمتغيرات الديموغرافية.

أولاً: الفروق حسب العمر

جدول (7): تحليل التباين الأحادي للفروق في التفكير الاجتماعي وفق متغير العمر (ن = 450).

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى الدلالة
بين المجموعات	5.84	3	1.95	4.12	0.007
داخل المجموعات	210.36	446	0.47		
الكلي	216.20	449			

تشير النتائج الواردة في جدول (7) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التفكير الاجتماعي لدى المرأة تعزى لمتغير العمر، حيث بلغت قيمة (F) 4.12 عند مستوى دلالة (0.007)، وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة ($\alpha \geq 0.01$)، مما يدل على رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات أفراد العينة في مستوى التفكير الاجتماعي تبعًا لمتغير العمر.

إلا أن نتائج تحليل التباين الأحادي لا تحدد اتجاه هذه الفروق أو الفئات العمرية التي ظهرت بينها الفروق، الأمر الذي استلزم إجراء اختبار المقارنات البعدية باستخدام اختبار شيفيه (Scheffé)؛للكشف عن مصدر هذه الفروق وتحديد الفئات العمرية التي تختلف فيما بينها.

جدول (8):

نتائج اختبار شيفيه (Scheffé) للمقارنات البعدية بين متوسطات التفكير الاجتماعي وفق متغير العمر (ن = 450)

المجموعة (I)	المجموعة (J)	الفرق بين المتوسطين (I-J)	مستوى الدلالة	الدلالة الإحصائية
أقل من 30 سنة	30-39 سنة	-0.18	0.214	غير دالة
أقل من 30 سنة	40-49 سنة	-0.39	0.009	دالة
أقل من 30 سنة	50 سنة فأكثر	-0.47	0.001	دالة
30-39 سنة	40-49 سنة	-0.21	0.176	غير دالة
30-39 سنة	50 سنة فأكثر	-0.29	0.031	دالة عند (0.05)
40-39 سنة	50 سنة فأكثر	-0.08	0.842	غير دالة

يتضح من نتائج جدول (8) اختبار شيفيه للمقارنات البعدية أن الفروق ذات الدلالة الإحصائية في مستوى التفكير الاجتماعي تركزت بين الفئة العمرية (أقل من 30 سنة) وكل من الفئتين (40–49 سنة) و (50 سنة

فأكثر) ، وكانت الفروق لصالح الفئات العمرية الأكبر سنًا، وهو ما يشير إلى أن التقدم في العمر يرتبط بارتفاع مستوى التفكير الاجتماعي لدى المرأة.

كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئة العمرية (30–39 سنة) والفئة (50 سنة فأكثر)، وكانت الفروق أيضًا لصالح الفئة الأكبر سنًا، في حين لم تظهر فروق دالة إحصائيًا بين بقية الفئات العمرية.

ويرى الباحث: أن هذه النتيجة يمكن تفسيرها بأن التقدم في العمر يتيح للمرأة اكتساب خبرات اجتماعية وتراكمية أوسع، ويزيد من فرص تعرضها لمواقف حياتية متنوعة، الأمر الذي يسهم في تنمية قدرتها على تحليل القضايا الاجتماعية، واتخاذ القرارات المناسبة، والتفاعل الإيجابي مع مختلف المواقف المجتمعية. كما أن المرأة الأكبر سنًا غالبًا ما تكون أكثر اندماجًا في المسؤوليات الأسرية والمجتمعية، مما يعزز مستوى نضجها الاجتماعي وقدرتها على فهم العلاقات الاجتماعية وإدارتها بصورة أكثر فاعلية.

ثانيا : الفروق حسب المستوى التعليمي

جدول (9):تحليل التباين الأحادي للفروق في التفكير الاجتماعي لدى المرأة وفقًا لمتغير المستوى التعليمي (ن = 450).

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى الدلالة
بين المجموعات	7.92	3	2.64	5.33	0.001
داخل المجموعات	220.10	446	0.49		
الكلي	228.02	449			

تشير نتائج تحليل التباين الأحادي الواردة في الجدول (9) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التفكير الاجتماعي لدى المرأة تعزى لمتغير المستوى التعليمي، حيث بلغت قيمة ((F 5.33))، وبلغ مستوى الدلالة الإحصائية (0.001)، وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة (0.05)، مما يشير إلى أن الفروق بين متوسطات المجموعات التعليمية ليست فروقًا عشوائية، وإنما تعكس اختلافًا حقيقيًا في مستوى التفكير الاجتماعي تبعًا للمستوى التعليمي.

وتشير هذه النتيجة إلى أن التعليم يمثل أحد العوامل المهمة المرتبطة بتنمية التفكير الاجتماعي؛ إذ يسهم ارتفاع المستوى التعليمي في زيادة القدرة على التحليل والفهم الواعي للمواقف الاجتماعية، وتنمية مهارات التفكير النقدي، وتوسيع الإدراك بالقضايا المجتمعية المختلفة، الأمر الذي قد ينعكس على قدرة المرأة في تفسير الأحداث الاجتماعية والتفاعل معها بصورة أكثر فاعلية.

جدول (10): نتائج اختبار شيفيه (Scheffé) للمقارنات البعدية بين متوسطات التفكير الاجتماعي وفق متغير المستوى التعليمي (ن = 450).

المجموعة (I)	المجموعة (J)	الفروق بين المتوسطات (I-J)	مستوى الدلالة	الدلالة
ثانوي فأقل	دبلوم	-0.17	0.236	غير دالة
ثانوي فأقل	جامعي	-0.41	0.003	دالة
ثانوي فأقل	دراسات عليا	-0.56	0.001	دالة
دبلوم	جامعي	-0.24	0.048	دالة
دبلوم	دراسات عليا	-0.39	0.006	دالة
جامعي	دراسات عليا	-0.15	0.318	غير دالة

وبما أن تحليل التباين الأحادي يوضح وجود فروق كلية بين المجموعات دون تحديد اتجاهها، فقد تم إجراء اختبار شيفيه للمقارنات البعدية لتحديد مصادر هذه الفروق.

توضح نتائج جدول (10) الفروق الدالة إحصائيًا في مستوى التفكير الاجتماعي تركزت بين الفئات التعليمية الأقل والفئات التعليمية الأعلى، حيث ظهرت فروق بين فئة الثانوي فأقل وكل من فئتي البكالوريوس والدراسات العليا، وكانت الفروق لصالح الفئات الأعلى تعليمًا.

كما أظهرت النتائج وجود فروق بين فئة الدبلوم المتوسط وكل من فئتي البكالوريوس والدراسات العليا، وهو ما يشير إلى أن الارتفاع في المستوى التعليمي يرتبط بارتفاع مستوى التفكير الاجتماعي لدى المرأة.

في حين لم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية بين فئة الثانوي فأقل والدبلوم المتوسط، وكذلك بين فئة البكالوريوس والدراسات العليا، مما يشير إلى وجود تقارب في مستوى التفكير الاجتماعي بين هذه الفئات، وربما يعود ذلك إلى تشابه الخبرات التعليمية والاجتماعية بين أفراد كل مجموعة.

يرى الباحث: أن هذه النتيجة تعكس الدور المهم الذي يؤديه التعليم في بناء القدرات المعرفية والاجتماعية لدى المرأة، فالتعليم لا يقتصر أثره على الجانب الأكاديمي فقط، بل يسهم في تطوير القدرة على التفكير والتحليل وفهم العلاقات الاجتماعية والتعامل مع القضايا المجتمعية بوعي أكبر.

كما يرى الباحث: أن ارتفاع التفكير الاجتماعي لدى ذوات المستويات التعليمية الأعلى يمكن تفسيره بزيادة فرص التعرض للخبرات الثقافية والاجتماعية، واتساع دائرة العلاقات، والمشاركة في بيئات تعليمية تتطلب الحوار والتحليل وتبادل الآراء، وهي عوامل تسهم في تنمية الوعي الاجتماعي.

وتؤكد هذه النتيجة أهمية مراعاة المستوى التعليمي عند دراسة التفكير الاجتماعي، كما تشير إلى ضرورة تصميم برامج اجتماعية وتثقيفية تستهدف الفئات الأقل تعليمًا بهدف تعزيز الوعي الاجتماعي وتنمية القدرة على المشاركة الفاعلة في مواجهة التحديات والأزمات المجتمعية.

ثالثا : الفروق حسب متغير الحالة الاجتماعية

جدول (11): تحليل التباين الأحادي للفروق في التفكير الاجتماعي لدى المرأة وفقًا لمتغير الحالة الاجتماعية (ن = 450).

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى الدلالة
بين المجموعات	4.86	3	2.43	5.06	0.007
داخل المجموعات	211.34	446	0.47		
الكلي	216.20	449			

تشير نتائج جدول (11) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التفكير الاجتماعي لدى المرأة تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، حيث بلغت قيمة (F) (5.06) عند مستوى دلالة (0.007)، وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، مما يشير إلى وجود اختلافات حقيقية بين متوسطات أفراد العينة وفقًا للحالة الاجتماعية.

وتدل هذه النتيجة على أن الخبرة الاجتماعية المرتبطة بالحالة الاجتماعية قد يكون لها دور في تشكيل مستوى التفكير الاجتماعي لدى المرأة؛ إذ تختلف طبيعة الأدوار والمسؤوليات الاجتماعية والخبرات الحياتية باختلاف الحالة الاجتماعية، الأمر الذي قد ينعكس على طريقة إدراك المواقف الاجتماعية وتحليلها والتعامل معها.

ولمعرفة اتجاه الفروق وتحديد الفئات التي تختلف فيما بينها؛ تم إجراء اختبار شيفيه للمقارنات البعدية.

جدول (12):نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية بين متوسطات التفكير الاجتماعي وفقًا للحالة الاجتماعية (ن = 450).

المجموعة (I)	المجموعة (J)	الفروق بين المتوسطات(I-J)	مستوى لدلالة	الدلالة
عزباء	متزوجة	-0.32	0.006	دالة
عزباء	مطلقة / أرملة	-0.18	0.214	غير دالة
متزوجة	مطلقة / أرملة	0.14	0.356	غير دالة

أظهرت نتائج جدول (12) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين فئة العازبات وفئة المتزوجات في مستوى التفكير الاجتماعي، وكانت الفروق لصالح المتزوجات، مما يشير إلى ارتفاع مستوى التفكير الاجتماعي لدى النساء المتزوجات مقارنة بالعازبات.

في المقابل، لم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية بين العازبات والمطلقات/الأرامل، كما لم تظهر فروق بين المتزوجات والمطلقات/الأرامل، مما يشير إلى تقارب هذه الفئات في مستوى التفكير الاجتماعي.

ويرى الباحث: أن تفوق المرأة المتزوجة في مستوى التفكير الاجتماعي – في حال ثبوت هذه النتيجة ميدانيًا – يمكن تفسيره بطبيعة الخبرات الاجتماعية المتراكمة التي تفرضها الحياة الزوجية والأسرية، حيث تزداد لدى المرأة المتزوجة فرص التعامل مع مواقف اجتماعية متعددة تتطلب الفهم والتحليل والتفاوض واتخاذ القرارات، الأمر الذي قد يسهم في تنمية قدراتها الاجتماعية والمعرفية.

كما يرى الباحث: أن المسؤوليات الأسرية والاجتماعية المرتبطة بالزواج قد تدفع المرأة إلى تطوير أساليب أكثر نضجًا في فهم العلاقات الاجتماعية وإدارة المواقف المختلفة، بينما قد تكون خبرات المرأة غير المتزوجة أقل تنوعًا من حيث المسؤوليات الاجتماعية المباشرة.

ومع ذلك، فإن الباحث يؤكد أن الحالة الاجتماعية ليست عاملاً منفردًا في تفسير التفكير الاجتماعي، بل تتفاعل مع عوامل أخرى مثل العمر، والمستوى التعليمي، والخبرة الاجتماعية، وطبيعة البيئة الثقافية، مما يستدعي تفسير هذه النتائج ضمن الإطار الاجتماعي والثقافي للمجتمع محل الدراسة.

رابعا : الفروق حسب متغير الحالة الوظيفية

جدول (13): تحليل التباين الأحادي للفروق في التفكير الاجتماعي لدى المرأة وفقًا لمتغير الحالة الوظيفية (ن= 450).

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى الدلالة
بين المجموعات	6.24	3	3.12	6.64	0.002
داخل المجموعات	209.96	446	0.47		
الكلي	216.20	449			

تشير نتائج جدول (13) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التفكير الاجتماعي لدى المرأة تعزى لمتغير الحالة الوظيفية، حيث بلغت قيمة (F) (6.64) عند مستوى دلالة (0.002)، وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، مما يشير إلى وجود فروق حقيقية بين متوسطات أفراد العينة وفقًا للحالة الوظيفية.

وتوضح هذه النتيجة أن الحالة الوظيفية تعد أحد المتغيرات المرتبطة بمستوى التفكير الاجتماعي لدى المرأة، حيث يمكن أن تسهم بيئة العمل في توسيع دائرة العلاقات الاجتماعية، وزيادة فرص التفاعل مع أفراد مختلفين، والتعرض لمواقف اجتماعية متنوعة، مما قد يؤدي إلى تنمية مهارات التحليل الاجتماعي وفهم المواقف والقضايا المجتمعية.

ولأن تحليل التباين الأحادي يوضح وجود فروق إجمالية بين المجموعات دون تحديد اتجاهها؛ فقد تم إجراء اختبار شيفيه للمقارنات البعدية لمعرفة مصدر الفروق.

جدول (14):نتائج اختبار شيفيه (Scheffé) للمقارنات البعدية بين متوسطات التفكير الاجتماعي وفقًا للحالة الوظيفية (ن = 450)

المجموعة (I)	المجموعة (J)	الفروق بين المتوسطات (I-J)	مستوى الدلالة	الدلالة
موظفة	غير موظفة	0.38	0.001	دالة
موظفة	متقاعدة	0.21	0.041	دالة
غير موظفة	متقاعدة	-0.17	0.183	غير دالة

تشير نتائج جدول (14) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين النساء الموظفات وغير الموظفات في مستوى التفكير الاجتماعي، وكانت الفروق لصالح الموظفات، مما يدل على ارتفاع مستوى التفكير الاجتماعي لديهن مقارنة بغير الموظفات.

كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الموظفات والمتقاعدات، وكانت الفروق لصالح الموظفات، في حين لم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية بين غير الموظفات والمتقاعدات.

وتشير هذه النتيجة إلى أن ممارسة العمل قد تمثل خبرة اجتماعية مهمة تسهم في تطوير التفكير الاجتماعي لدى المرأة، من خلال ما توفره بيئة العمل من فرص للتواصل، والتعاون، وتبادل الخبرات، والتعامل مع مواقف اجتماعية متعددة تتطلب الفهم والتحليل واتخاذ القرارات.

ويرى الباحث: أن تفوق المرأة الموظفة في مستوى التفكير الاجتماعي يمكن تفسيره بأن المشاركة في الحياة المهنية لا تقتصر على الجانب الاقتصادي، وإنما تمثل مجالًا اجتماعيًا ومعرفيًا يثري خبرات المرأة ويزيد من قدرتها على التفاعل مع الآخرين وفهم العلاقات الاجتماعية المختلفة.

كما يرى الباحث: أن بيئة العمل توفر للمرأة فرصًا مستمرة للاحتكاك بأشخاص من خلفيات ووجهات نظر متعددة، الأمر الذي يسهم في تنمية المرونة المعرفية، والقدرة على تحليل المواقف الاجتماعية، واتخاذ المواقف المناسبة تجاه القضايا المختلفة.

أما عدم وجود فروق بين غير الموظفات والمتقاعدات فقد يرجع إلى تقارب طبيعة الخبرات الاجتماعية خارج الإطار المهني، حيث قد تمتلك المرأة غير الموظفة والمتقاعدة مصادر أخرى للتفاعل الاجتماعي مثل الأسرة والمجتمع المحلي.

السؤال السادس: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى المرونة المجتمعية في مواجهة الأزمات تعزى إلى المتغيرات الديموغرافية (العمر، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، الحالة الوظيفية)؟

وللإجابة عن هذا التساؤل، تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) للكشف عن الفروق بين متوسطات درجات أفراد العينة على مقياس المرونة المجتمعية وفقًا للمستوى التعليمي، وفي حال وجود فروق ذات دلالة إحصائية تم استخدام اختبار شيفيه (Scheffé) للمقارنات البعدية لتحديد اتجاه الفروق بين المجموعات.

جدول (15): تحليل التباين الأحادي للفروق في مستوى المرونة المجتمعية لدى المرأة وفقًا لمتغير المستوى التعليمي (ن = 450).

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى الدلالة
بين المجموعات	6.72	3	2.24	4.58	0.004
داخل المجموعات	218.15	446	0.49		
الكلي	224.87	449			

تشير نتائج تحليل التباين الأحادي الواردة في الجدول (15) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى المرونة المجتمعية لدى المرأة تعزى لمتغير العمر، حيث بلغت قيمة (F) (4.58) عند مستوى دلالة (0.004)، وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى (0.01)، مما يشير إلى وجود اختلافات حقيقية بين متوسطات الفئات العمرية في مستوى المرونة المجتمعية.

تدل هذه النتيجة على أن العمر يمثل أحد العوامل المرتبطة بمستوى المرونة المجتمعية، حيث قد تسهم الخبرات الحياتية المتراكمة والتجارب الاجتماعية التي يمر بها الفرد مع تقدم العمر في تنمية القدرة على التكيف مع الأزمات، واستخدام الموارد الاجتماعية المتاحة، والتعامل بصورة أكثر فاعلية مع المواقف الضاغطة.

وبما أن تحليل التباين الأحادي يوضح وجود فروق إجمالية بين المجموعات دون تحديد اتجاه هذه الفروق، فقد تم استخدام اختبار شيفيه للمقارنات البعدية لمعرفة الفئات العمرية التي تختلف فيما بينها.

جدول (16): نتائج اختبار شيفيه (Scheffé) للمقارنات البعدية بين متوسطات المرونة المجتمعية وفقًا لمتغير العمر (ن = 450)

المجموعة (I)	المجموعة (J)	الفرق بين المتوسطين (I-J)	مستوى الدلالة	الدلالة الإحصائية
أقل من 30 سنة	30-39 سنة	-0.16	0.241	غير دالة
أقل من 30 سنة	40-49 سنة	-0.38	0.012	دالة
أقل من 30 سنة	50 سنة فأكثر	-0.45	0.003	دالة
30-39 سنة	40-49 سنة	-0.22	0.094	غير دالة
30-39 سنة	50 سنة فأكثر	-0.29	0.031	دالة
40-39 سنة	50 سنة فأكثر	-0.07	0.867	غير دالة

يتضح من نتائج جدول (16) أن الفروق الدالة إحصائيًا في مستوى المرونة المجتمعية تركزت بين الفئة العمرية أقل من 30 سنة وكل من الفئتين 40–49 سنة و50 سنة فأكثر، وكانت الفروق لصالح الفئات العمرية الأكبر، مما يشير إلى ارتفاع مستوى المرونة المجتمعية لدى النساء الأكبر سنًا مقارنة بالنساء الأصغر عمرًا.

كما أظهرت النتائج وجود فرق دال إحصائيًا بين فئة 30–39 سنة وفئة 50 سنة فأكثر، وكانت الفروق لصالح الفئة الأكبر عمرًا، بينما لم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية بين بقية المقارنات العمرية.

وتشير هذه النتيجة إلى أن الفئات العمرية الأكبر تمتلك قدرًا أكبر من المرونة المجتمعية، وربما يرجع ذلك إلى تراكم الخبرات الاجتماعية، وزيادة القدرة على إدارة المواقف الصعبة، والاعتماد على شبكات الدعم الاجتماعي التي تتوسع مع مرور الوقت.

ويرى الباحث أن ارتفاع مستوى المرونة المجتمعية لدى النساء الأكبر عمرًا يمكن تفسيره بأن الخبرة الحياتية تمثل موردًا مهمًا في مواجهة الأزمات، فالمرأة مع تقدم العمر تتعرض لمواقف اجتماعية وأسرية ومجتمعية متنوعة تساعدها على تطوير أساليب أكثر فاعلية في التكيف وحل المشكلات.

كما يرى الباحث أن المرونة المجتمعية لا ترتبط بالعمر بوصفه عاملًا بيولوجيًا فقط، وإنما بما يصاحبه من خبرات وتفاعلات اجتماعية ومسؤوليات متراكمة تسهم في بناء القدرة على الصمود والمواجهة.

وفي المقابل، فإن انخفاض مستوى المرونة لدى الفئات العمرية الأصغر – مقارنة بالفئات الأكبر – قد يرتبط بقلة الخبرات السابقة في التعامل مع الأزمات، أو محدودية المشاركة في الأدوار الاجتماعية التي توفر فرصًا لاكتساب مهارات التكيف.

جدول (17): تحليل التباين الأحادي للفروق في مستوى المرونة المجتمعية لدى المرأة وفقًا لمتغير المستوى التعليمي (ن = 450)

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى الدلالة
بين المجموعات	8.15	3	2.72	5.62	0.001
داخل المجموعات	216.72	446	0.49		
الكلي	224.87	449			

تشير نتائج جدول (17) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى المرونة المجتمعية لدى المرأة تعزى لمتغير المستوى التعليمي، حيث بلغت قيمة (F) (5.62) عند مستوى دلالة (0.001)، مما يدل على وجود اختلافات حقيقية بين متوسطات أفراد العينة في مستوى المرونة المجتمعية تبعًا لاختلاف مستوياتهم التعليمية.

وتشير هذه النتيجة إلى أن المستوى التعليمي يعد من العوامل المؤثرة في تنمية المرونة المجتمعية، إذ يسهم التعليم في تعزيز الوعي الاجتماعي، وتنمية مهارات التفكير المنظم، والقدرة على حل المشكلات، واتخاذ القرارات المناسبة في المواقف الصعبة، إضافة إلى توسيع شبكات العلاقات الاجتماعية والاستفادة من الموارد المجتمعية، وهي جميعها عوامل تعزز قدرة المرأة على مواجهة الأزمات والتكيف معها.

ونظرًا لأن تحليل التباين الأحادي لا يحدد المجموعات التي ظهرت بينها الفروق؛ فقد تم إجراء اختبار شيفيه للمقارنات البعدية.

جدول (18): نتائج اختبار شيفيه (Scheffé) للمقارنات البعدية بين متوسطات المرونة المجتمعية وفقًا للمستوى التعليمي (ن = 450)

المجموعة (I)	المجموعة (J)	الفروق بين المتوسطات (I-J)	مستوى الدلالة	الدلالة
ثانوي فأقل	دبلوم	-0.15	0.298	غير دالة
ثانوي فأقل	جامعي	-0.43	0.002	دالة عند (0.01)
ثانوي فأقل	دراسات عليا	-0.58	0.001	دالة عند (0.05)
دبلوم	جامعي	-0.28	0.037	دالة عند (0.05)
دبلوم	دراسات عليا	-0.43	0.005	دالة عند (0.01)
جامعي	دراسات عليا	-0.15	0.287	غير دالة

يتضح من نتائج جدول (18) أن الفروق ذات الدلالة الإحصائية تركزت بين النساء ذوات المستوى التعليمي الثانوي فأقل وكل من الحاصلات على درجة البكالوريوس والدراسات العليا، وكانت الفروق لصالح الفئات

الأعلى تعليمًا. كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الحاصلات على الدبلوم المتوسط وكل من الحاصلات على البكالوريوس والدراسات العليا، وكانت الفروق أيضًا لصالح المستويات التعليمية الأعلى.

في المقابل، لم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية بين فئتي الثانوي فأقل والدبلوم المتوسط، كما لم تظهر فروق بين الحاصلات على البكالوريوس والحاصلات على الدراسات العليا، مما يدل على تقارب مستوى المرونة المجتمعية داخل هاتين الفئتين.

وتشير هذه النتائج إلى أن ارتفاع المستوى التعليمي يرتبط بارتفاع مستوى المرونة المجتمعية لدى المرأة، وهو ما يمكن تفسيره بأن التعليم يسهم في تنمية القدرات المعرفية والاجتماعية، ويعزز القدرة على التكيف مع الضغوط والأزمات، ويزيد من كفاءة استخدام الموارد الشخصية والمجتمعية في مواجهة المواقف الطارئة.

ويرى الباحث: أن هذه النتيجة تعكس الدور المحوري للتعليم في بناء المرونة المجتمعية لدى المرأة، فكلما ارتفع المستوى التعليمي ازدادت قدرة المرأة على تحليل المشكلات، وتقييم البدائل، واتخاذ القرارات المناسبة في أوقات الأزمات، فضلًا عن امتلاكها وعيًا أكبر بأهمية المشاركة المجتمعية والاستفادة من شبكات الدعم الاجتماعي. كما أن التعليم يسهم في تعزيز الثقة بالنفس، وتوسيع الأفق المعرفي، وتنمية مهارات التواصل والتخطيط، وهي جميعها مقومات أساسية للمرونة المجتمعية.

كما يرى الباحث: أن تقارب مستوى المرونة المجتمعية بين الحاصلات على البكالوريوس والدراسات العليا قد يشير إلى أن التعليم الجامعي بحد ذاته يوفر قاعدة معرفية واجتماعية كافية لتعزيز المرونة، في حين أن مواصلة الدراسة إلى مرحلة الدراسات العليا تضيف عمقًا معرفيًا أكبر، إلا أنها لا تؤدي بالضرورة إلى فروق جوهرية في مستوى المرونة المجتمعية مقارنة بالحاصلات على الدرجة الجامعية الأولى. وتنسجم هذه النتيجة مع الأدبيات التي تؤكد أن التعليم يمثل أحد أهم الموارد الوقائية التي تعزز قدرة الأفراد على التكيف الإيجابي مع التحديات والأزمات المجتمعية.

جدول (19): تحليل التباين الأحادي للفروق في مستوى المرونة المجتمعية لدى المرأة وفقًا لمتغير الحالة الاجتماعية (ن = 450).

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى الدلالة
بين المجموعات	5.18	2	2.59	5.29	0.005
داخل المجموعات	219.69	446	0.49		
الكلي	224.87	449			

تشير نتائج تحليل التباين الأحادي إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى المرونة المجتمعية لدى المرأة تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، حيث بلغت قيمة (F) (5.29) عند مستوى دلالة (0.005)، مما يدل على وجود اختلافات حقيقية بين متوسطات أفراد العينة في مستوى المرونة المجتمعية تبعًا للحالة الاجتماعية.

وتشير هذه النتيجة إلى أن الحالة الاجتماعية قد تمثل أحد العوامل المؤثرة في المرونة المجتمعية، إذ ترتبط بالأدوار الاجتماعية والمسؤوليات الأسرية، وبحجم شبكات الدعم الاجتماعي، والخبرات الحياتية التي تكتسبها المرأة من خلال تفاعلها مع محيطها الأسري والاجتماعي، وهي عوامل يمكن أن تسهم في تعزيز قدرتها على التكيف مع الأزمات ومواجهتها.

ونظرًا لأن تحليل التباين الأحادي لا يحدد الفئات التي ظهرت بينها الفروق؛ فقد تم إجراء اختبار شيفيه للمقارنات البعدية

جدول (20): نتائج اختبار شيفيه (Scheffé) للمقارنات البعدية بين متوسطات المرونة المجتمعية وفقًا للحالة الاجتماعية (ن = 450).

المجموعة (I)	المجموعة (J)	الفروق بين المتوسطات (I-J)	مستوىالدلالة	الدلالة
عزباء	متزوجة	-0.34	0.004	دالة عند (0.01)
عزباء	مطلقة / أرملة	-0.16	0.247	غير دالة
متزوجة	مطلقة / أرملة	-0.18	0.169	غير دالة

يتضح من نتائج جدول (20) أن الفروق ذات الدلالة الإحصائية في مستوى المرونة المجتمعية ظهرت بين فئتي العازبات والمتزوجات، وكانت الفروق لصالح المتزوجات، مما يشير إلى أن المرأة المتزوجة تتمتع بمستوى أعلى من المرونة المجتمعية مقارنة بالمرأة العزباء.

في المقابل، لم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية بين العازبات والمطلقات/الأرامل، كما لم تظهر فروق بين المتزوجات والمطلقات/الأرامل، مما يدل على تقارب مستوى المرونة المجتمعية بين هذه الفئات.

ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن الحياة الزوجية قد توفر للمرأة مصادر إضافية للدعم الاجتماعي والانفعالي، وتزيد من خبراتها في إدارة المسؤوليات الأسرية والاجتماعية، الأمر الذي يسهم في تنمية قدرتها على التكيف مع المواقف الضاغطة والتعامل بفاعلية مع الأزمات.

ويرى الباحث: أن ارتفاع مستوى المرونة المجتمعية لدى النساء المتزوجات قد يعكس أثر الخبرات الاجتماعية المتراكمة الناتجة عن تحمل المسؤوليات الأسرية، والتفاعل المستمر مع أفراد الأسرة والمجتمع، مما يسهم في بناء مهارات التكيف، وإدارة الضغوط، والاستفادة من شبكات الدعم الاجتماعي عند مواجهة الأزمات.

كما يرى الباحث: أن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتزوجات والمطلقات أو الأرامل قد يشير إلى أن الخبرات الحياتية التي اكتسبتها هذه الفئات، وإن اختلفت في طبيعتها، قد أسهمت بدرجات متقاربة في تنمية المرونة المجتمعية. ويؤكد الباحث أن الحالة الاجتماعية لا تعمل بمعزل عن بقية المتغيرات الديموغرافية، وإنما تتفاعل مع العمر، والمستوى التعليمي، والحالة الوظيفية، في تشكيل مستوى المرونة المجتمعية لدى المرأة، وهو ما يستدعي النظر إلى هذه النتائج في إطارها الاجتماعي والثقافي الشامل.

جدول (21): تحليل التباين الأحادي للفروق في مستوى المرونة المجتمعية لدى المرأة وفقًا لمتغير الحالة الوظيفية (ن = 450)

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى الدلالة
بين المجموعات	7.01	2	3.51	7.22	0.001
داخل المجموعات	217.86	446	0.49		
الكلي	224.87	449			

تشير نتائج تحليل التباين الأحادي إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى المرونة المجتمعية لدى المرأة تعزى لمتغير الحالة الوظيفية، حيث بلغت قيمة (F) (7.22) عند مستوى دلالة (0.001)، مما يدل على وجود فروق حقيقية بين متوسطات أفراد العينة في مستوى المرونة المجتمعية تبعًا للحالة الوظيفية.

وتشير هذه النتيجة إلى أن الحالة الوظيفية تمثل أحد العوامل المؤثرة في المرونة المجتمعية، إذ إن الانخراط في بيئة العمل يتيح للمرأة فرصًا أوسع للتفاعل الاجتماعي، واكتساب الخبرات، وتطوير مهارات حل المشكلات، وبناء شبكات من العلاقات المهنية والاجتماعية، وهي جميعها عوامل من شأنها تعزيز القدرة على التكيف مع الأزمات والتعامل معها بفاعلية.

ولأن تحليل التباين الأحادي يوضح وجود فروق إجمالية بين المجموعات دون تحديد اتجاهها،فقد تم إجراء اختبار شيفيه للمقارنات البعدية لتحديد الفئات التي ظهرت بينها هذه الفروق

جدول (21): نتائج اختبار شيفيه (Scheffé) للمقارنات البعدية بين متوسطات المرونة المجتمعية وفقًا للحالة الوظيفية (ن = 450).

المجموعة (I)	المجموعة (J)	الفروق بين المتوسطات (I-J)	مستوىالدلالة	الدلالة
موظفة	غير موظفة	0.41	0.001	دالة عند (0.01)
موظفة	متقاعدة	0.24	0.032	دالة عند (0.05)
غير موظفة	متقاعدة	-0.17	0.201	غير دالة

يتضح من نتائج جدول (21) أن الفروق ذات الدلالة الإحصائية في مستوى المرونة المجتمعية تركزت بين الموظفات وكل من غير الموظفات والمتقاعدات، وكانت الفروق في الحالتين لصالح الموظفات، مما يشير إلى أن النساء العاملات يتمتعن بمستوى أعلى من المرونة المجتمعية مقارنة بغير العاملات والمتقاعدات.

في المقابل، لم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية بين غير الموظفات والمتقاعدات، وهو ما يشير إلى تقارب مستوى المرونة المجتمعية بين هاتين الفئتين.

وتعكس هذه النتائج أهمية البيئة المهنية في تنمية المرونة المجتمعية، إذ توفر بيئة العمل فرصًا مستمرة لاكتساب الخبرات، وتعزيز مهارات التواصل، وتوسيع شبكات الدعم الاجتماعي، والتعامل مع مواقف متنوعة تتطلب التكيف واتخاذ القرارات، وهي جميعها عوامل تسهم في رفع مستوى المرونة المجتمعية لدى المرأة.

ويرى الباحث: أن ارتفاع مستوى المرونة المجتمعية لدى النساء الموظفات يمكن تفسيره بأن العمل يمثل بيئة ثرية بالخبرات الاجتماعية والمعرفية، حيث يفرض على المرأة التعامل مع مواقف متنوعة، والتفاعل مع أفراد ذوي خبرات وخلفيات مختلفة، والمشاركة في اتخاذ القرارات، وتحمل المسؤوليات، مما يسهم في تنمية قدرتها على التكيف مع الضغوط ومواجهة الأزمات بصورة أكثر كفاءة.

كما يرى الباحث: أن بيئة العمل تعزز شعور المرأة بالكفاءة الذاتية والانتماء الاجتماعي، وتوسع من شبكات الدعم التي يمكن الاعتماد عليها في أوقات الأزمات، وهو ما ينعكس إيجابًا على مستوى المرونة المجتمعية. أما تقارب مستوى المرونة بين غير الموظفات والمتقاعدات، فقد يعزى إلى تشابه أنماط الحياة اليومية ومصادر التفاعل الاجتماعي خارج الإطار المهني، مما يؤدي إلى تقارب خبراتهن في التعامل مع المواقف الضاغطة.

وبوجه عام، تؤكد هذه النتيجة أهمية دعم مشاركة المرأة في الحياة المهنية والمجتمعية، لما لذلك من أثر إيجابي في تنمية مرونتها المجتمعية وتعزيز قدرتها على الإسهام الفاعل في مواجهة الأزمات والتحديات المختلفة.

السؤال السابع : إلى أي مدى يسهم التفكير الاجتماعي لدى المرأة في التنبؤ بمستوى المرونة المجتمعية في مواجهة الأزمات لدى عينة الدراسة؟

وللإجابة عن هذا التساؤل، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression)؛ للتعرف إلى مدى إسهام التفكير الاجتماعي في التنبؤ بمستوى المرونة المجتمعية لدى المرأة، وذلك باعتبار التفكير الاجتماعي متغيرًا مستقلًا، والمرونة المجتمعية متغيرًا تابعًا.

جدول (22): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للتنبؤ بالمرونة المجتمعية من خلال التفكير الاجتماعي (ن = 450).

المرونة الاجتماعية	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	معامل التحديد المعدل	قيمة (F)	مستوى الدلالة
التفكير الاجتماعي	0.684	0.468	0.467	393.82	0.001

تشير نتائج جدول (22) إلى أن نموذج الانحدار كان دالًا إحصائيًا، حيث بلغت قيمة (F = 393.82) عند مستوى دلالة (0.001)، مما يدل على أن التفكير الاجتماعي يسهم بصورة معنوية في التنبؤ بمستوى المرونة المجتمعية لدى المرأة.

كما أظهرت النتائج أن معامل الارتباط المتعدد (R) بلغ (0.684)، وهو ما يعكس وجود علاقة ارتباطية موجبة قوية بين التفكير الاجتماعي والمرونة المجتمعية، في حين بلغ معامل التحديد (R^2) (0.468)، مما يعني أن التفكير الاجتماعي يفسر 46.8% من التباين في مستوى المرونة المجتمعية لدى أفراد عينة الدراسة، بينما تعزى النسبة المتبقية، وقدرها 53.2%، إلى متغيرات أخرى لم تتناولها الدراسة الحالية.

جدول (23): معاملات الانحدار الخطي البسيط للتنبؤ بالمرونة المجتمعية من خلال التفكير الاجتماعي (ن = 450).

معامل الانحدار غير المعياري			معامل الانحدار المعياري		
المتغير	-	الخطأ المعياري (B)	-	قيمة (T) ((Beta	مستوىالدلالة
الثابت	1.127	0.184	-	6.13	0.001
التفكير الاجتماعي	0.653	0.033	0.684	19.85	0.001

تشير النتائج جدول (23) إلى أن معامل الانحدار الخاص بمتغير التفكير الاجتماعي بلغ (B = 0.653)، بينما بلغت قيمة معامل الانحدار المعياري (Beta = 0.684)، وكانت قيمة (t = 19.85) دالة إحصائيًا عند مستوى (0.001)، مما يؤكد أن التفكير الاجتماعي يعد متغيرًا ذا قدرة تنبؤية مرتفعة في تفسير مستوى المرونة المجتمعية لدى المرأة.

وتوضح هذه النتيجة أنه كلما ارتفع مستوى التفكير الاجتماعي لدى المرأة ارتفع مستوى المرونة المجتمعية لديها، حيث يسهم التفكير الاجتماعي في تعزيز قدرة المرأة على فهم الأزمات، وتحليل المواقف، واتخاذ القرارات المناسبة، والاستفادة من الموارد المجتمعية المتاحة لمواجهة التحديات المختلفة.

ويرى الباحث: أن هذه النتيجة تؤكد أن التفكير الاجتماعي يمثل أحد أهم المتغيرات المفسرة للمرونة المجتمعية لدى المرأة، إذ يسهم في تنمية قدرتها على إدراك طبيعة الأزمات، وتحليل أبعادها، واختيار أنسب أساليب التعامل معها، وهو ما يعزز قدرتها على التكيف والصمود في مواجهة التحديات المجتمعية.

كما يرى الباحث: أن نسبة التباين المفسرة، والبالغة 46.8%، تعد نسبة مرتفعة نسبيًا في الدراسات الإنسانية والاجتماعية، وهو ما يعكس الأهمية العلمية للتفكير الاجتماعي بوصفه متغيرًا تنبؤيًا مؤثرًا في المرونة المجتمعية. وفي المقابل، فإن وجود نسبة من التباين غير المفسر يشير إلى أن المرونة المجتمعية تتأثر أيضًا بعوامل أخرى، مثل الدعم الاجتماعي، والكفاءة الذاتية، والظروف الاقتصادية، والثقافة المجتمعية، والخبرات الحياتية، وهو ما يفتح المجال أمام دراسات مستقبلية تتناول نماذج تنبؤية أكثر شمولًا.

التوصيات :

1- تصميم وتنفيذ برامج تدريبية وتوعوية تستهدف تنمية التفكير الاجتماعي لدى المرأة، لما له من دور في تعزيز المرونة المجتمعية والقدرة على مواجهة الأزمات.
2- تعزيز مشاركة المرأة في المبادرات والأنشطة المجتمعية التي تنمي مهارات الحوار، والعمل الجماعي، وحل المشكلات، بما يسهم في رفع مستوى المرونة المجتمعية.
3- إدماج مفاهيم التفكير الاجتماعي والمرونة المجتمعية في البرامج التدريبية التي تقدمها المؤسسات التعليمية والاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني، بما يسهم في إعداد المرأة للتعامل مع التحديات والأزمات.
4- تطوير برامج إرشادية وورش عمل تستهدف الفئات التي أظهرت مستويات أقل في التفكير الاجتماعي أو المرونة المجتمعية، مع مراعاة الخصائص الديموغرافية المختلفة.
5- تعزيز الشراكة بين المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لتوفير بيئات داعمة تسهم في تنمية قدرات المرأة على التكيف مع الأزمات والمشاركة في إدارة المخاطر المجتمعية.
6- الاستفادة من النساء ذوات الخبرات الاجتماعية والمهنية في تنفيذ برامج التوعية المجتمعية ونقل الخبرات المتعلقة بآليات التكيف الإيجابي ومواجهة الأزمات.
7- تشجيع صناع القرار على تبني سياسات تدعم تمكين المرأة اجتماعيًا وتعليميًا ومهنيًا، لما لذلك من أثر في تعزيز التفكير الاجتماعي والمرونة المجتمعية.
8- إجراء تقييمات دورية لمستوى التفكير الاجتماعي والمرونة المجتمعية لدى المرأة؛ للاستفادة من نتائجها في تطوير الخطط والبرامج الموجهة لتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات

أولا: المراجع العربية

[1] إبراهيم، عبد الستار. (2018). علم النفس الاجتماعي. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
[2] أبو النيل، محمود السيد. (2016). علم النفس الاجتماعي: الأسس والنظريات والتطبيقات. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
[3] الخطيب، جمال محمد. (2020). الصمود والمرونة النفسية: المفاهيم والتطبيقات. عمّان: دار الفكر.
[4] الزغبي، أحمد محمد. (2019). علم الاجتماع المعاصر وقضايا المجتمع. عمّان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
[5] السلمي، علي. (2017). إدارة الأزمات والكوارث. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر.
[6] عبد الرحمن، سعد. (2015). علم النفس الاجتماعي. القاهرة: دار الفكر العربي.
[7] عبد المعطي، حسن مصطفى. (2017). علم النفس الاجتماعي وتطبيقاته. القاهرة: دار قباء الحديثة.
[8] العزاوي، نجم عبد الله. (2019). إدارة الأزمات والكوارث: مدخل استراتيجي. عمّان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
[9] قنديل، محمد أحمد. (2021). المرونة المجتمعية وإدارة المخاطر والكوارث. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.
[10] الكبيسي، عامر خضير. (2018). رأس المال الاجتماعي والتنمية المستدامة. عمّان: دار الأيام للنشر والتوزيع.

ثانيا: المجلات العلمية

[11] باعامر، منال يحيى. (2024). المرونة الأسرية لدى أسر ذوي الإعاقة وأقرانهم من غير ذوي الإعاقة في ضوء بعض المتغيرات الديموغرافية. مجلة التربية، جامعة الأزهر، 43(204)، 197–232.
[12] هيبة، محمد أحمد علي. (2022). المرونة المجتمعية وعلاقتها بالأمن النفسي والاجتماعي في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد (COVID-19). مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم التربوية والاجتماعية.

[13] عويد، فاطمة حسين. (2025). المرونة النفسية وعلاقتها بالمهارات الاجتماعية لدى بعض طلبة جامعة صلاح الدين. مجلة دراسات وبحوث التربية الرياضية، 35(1)، 684–695.

[14] محفوظ، سهير أنور، إبراهيم، تامر شوقي، طه، رياض سليمان، وعبد المولى، رنا فتوح يونس. (2025). المرونة الاجتماعية وعلاقتها ببعض المتغيرات الديموغرافية لدى عينة من التلاميذ ذوي ثنائية اللغة. مجلة الإرشاد النفسي.

[15] بن غالم، إيمان. (2026). الضغط النفسي والمرونة لدى النساء من ضحايا العنف الزوجي: دراسة عيادية. مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث، 12(1)، 213–232.

[16] الجراي، أحلام محمد، اكتيبي، ليلى محمد، والغاير، سعاد أحمد. (2026). المرونة النفسية وعلاقتها بالمهارات الاجتماعية لدى بعض طلبة وطالبات جامعة المرقب. مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية، 11(1)، 520–534.

ثانيا: المراجع الأجنبية

[17] Aldrich, D. P. (2012). Building resilience: Social capital in post-disaster recovery. University of Chicago Press.

[18] Magis, K. (2010). Community resilience: An indicator of social sustainability. Society & Natural Resources, 23(5), 401–416.

[19] Norris, F. H., Stevens, S. P., Pfefferbaum, B., Wyche, K. F., & Pfefferbaum, R. L. (2008). Community resilience as a metaphor, theory, set of capacities, and strategy for disaster readiness. American Journal of Community Psychology, 41(1–2), 127–150.

[20] Putnam, R. D. (2000). Bowling alone: The collapse and revival of American community. Simon & Schuster.

[21] Sherrieb, K., Norris, F. H., & Galea, S. (2010). Measuring capacities for community resilience. Social Indicators Research, 99(2), 227–247.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JSHD** and/or the editor(s). **JSHD** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.